Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فقد أراد بعضهم أن يحذف النظام السياسي كله من الإسلام بهذا الحديث وحده، لأن أمر السياسة أصولاً وفروعًا من أمر دنيانا ، فنحن أعلم به . فليس من شأن الوحي أن يكون له فيها تشريع أو توجيه ، فالإسلام عند هؤلاء دين بلا دولة ، وعقيدة بلا شريعة !

وأراد آخرون أن يحذفوا النظام الاقتصادي كله من الإسلام كذلك، بسبب هذا الحديث الواحد !

وقد ناقشني في ذلك صديق قديم منذ نحو ربع قرن ، منكرًا أن يكون للإسلام معرفة بالاقتصاد تشريعاً وتوجيهًا وتنظيماً ، وكان من أبرز حججه هذا الحديث ، وقد سجلت هذه المناقشة ، وذكرت حجج ـ بل شبهات ـ هذا الصديق ، ورددت عليها في مقام آخر .

المهم أن بعض الناس أراد أن يهدم بهذا الحديث الفرد كل ما حوت دواوين السنة الزاخرة من أحاديث البيوع والمعاملات ، والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وكأن الرسول قال هذا الحديث لينسخ به جميع أقواله وأعماله وتقريراته الأخرى ، التي تكوّن السنة النبوية المطهرة !

وهذا الغلو من بعض الناس، هو الذي جعل عالمًا كبيرًا مثل المحدث الجليل الشيخ أحمد محمد شاكر ـ رحمه الله ـ يعلق على هذا الحديث في مسند الإمام أحمد [1] فيقول :

« هذا الحديث مما طنطن به ملحدو مصر وصنائع أوربة فيها ، من عبيد المستشرقين ، وتلامذة المبشّرين ، فجعلوه أصلاً يحجون به أهل السُّنة وأنصارها ، وخدّام الشريعة وحماتها ، إذا أرادوا أن ينفوا شيئًا من السَّنة ، وأن ينكروا شريعة من شرائع الإسلام ، في المعاملات وشئون الاجتماع وغيرها ، يزعمون أن هذه من شؤون الدنيا ، يتمسكون برواية أنس : « أنتم أعلم بأمر دنياكم » والله يعلم أنهم لا يؤمنون بأصل الدين ، ولا بالألوهية ، ولا بالرسالة ، ولا يصدقون القرآن في قرارة نفوسهم . ومن آمن منهم فإنما يؤمن لسانه ظاهرًا ، ويؤمن قلبه فيما يخيل إليه ، لا عن ثقة وطمأنينة ، ولكن تقليدًا وخشية ، فإذا ما جد الجد ، وتعارضت الشريعة ،

---

(١) انظر: التعليق على الحديث ذي الرقم ١٣٩٥ من المسند بتحقيق أحمد محمد شاكر، ط. دار المعارف .